التجارة الزراعية المصرية في إطار التنمية المستدامة

رسالة مقدمة من

رانيا محمد نجيب الحسانين الدريني

بكالوريوس علوم زراعية (اقتصاد زراعي) ، جامعة عين شمس ، 2004

ماجستير علوم زراعية (اقتصاد زراعي) ، جامعة عين شمس ، 2009

للحصول على

درجة دكتور الفلسفة في العلوم الزراعية

(اقتصاد زراعي)

قسم الاقتصاد الزراعي

كلية الزراعة

جامعة عين شمس

2015

جامعة عين شمس
كلية الزراعة

رسالة دكتوراه

اسم الطالــب : رانيا محمد نجيب الحسانين الدريني
عنوان الرسالة : التجارة الزراعية المصرية في إطار التنمية المستدامة
اسم الدرجـة : دكتور الفلسفة في العلوم الزراعية (اقتصاد زراعي)

لجنة الإشراف :

د. محمد حمدي سالم
أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس (المشرف الرئيسي)
د. ثناء النوبي احمد سليم
أستاذ الاقتصاد الزراعي ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس
د. رجب حسن أحمد
رئيس بحوث متفرغ ، قسم التسويق الزراعي ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ، مركز البحوث الزراعية

تاريخ التسجيل 2 / 10 / 2010

الدراسات العليا

ختم الإجازة

موافقة مجلس الكلية
/ / 2015

أجيزت الرسالة بتاريخ
/ /2015

موافقة مجلس الجامعة
/ / 2015

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، ملء السموات وملء الأرض، وملء ماشئت من شيء بعد. أشكرك ربي على نعمك التي لا تعد، وأحمدك وأشكرك على أن يسرت لي إتمام هذا العمل المتواضع على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني، وأنه لمن الإنصاف أن يرد الفضل لأصحابه عرفاناً بالجميل، فلقد حباني الله بعلماء أجلاء كان لهم الفضل الأكبر بعد الله سبحانه وتعالى في إنجاز هذه الدراسة.

أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى مدرسة العلم والأخلاق أستاذي الجليل ومشرفي الأستاذ الدكتور/ محمد حمدي سالم على ما قدمه لي من دعم ورعاية متواصة وتذليله لكافة العقبات والمشاكل التي واجهتني فشكراً لسيادته وجزاه الله عني خير الجزاء وجعله الله زخراً وفخراً لي وبارك له في صحته وعلمه.

كما أتقدم وأخص بالشكر والتقدير رمز التواضع والعطاء مثال الأمل والتفاؤل إلى الأستاذة الدكتورة/ ثناء النوبي أحمد سليم لما قدمته لي من عون صادق وتوجيهات سديدة طول فترة دراستي.

و أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ رجب حسن أحمد رئيس بحوث متفرغ بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي وعضو لجنة الإشراف على حسن تعاونه معي.

كما أدين بعظيم الفضل والشكر والعرفان لأستاذي ومعلمي ووالدي إلى من وقف إلى جانبي عندما ضللت الطريق الدكتور/ عاطف جودة على ما قدمه لي باستمرار من إرشادات وخبرات ومتابعة ومساهمة فعالة وبذل الكثير من الجهد والوقت منذ بداية دراستى فشكراً له وبارك الله له في صحته وعلمه وعمله .

ولا يقوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الأستاذ الدكتور/ وحيد علي مجاهد أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ بالكلية لتعاونه الصادق وسعة صدره وتوجيهاته البناءة لي طوال فترة الدراسة.

والشكر موصول للأستاذ الدكتور/ ممدوح مدبولي نصر أستاذ الاقتصاد الزراعى المتفرغ، بكلية الزراعة، جامعة عين شمس على تشرفة لى وقبول الحكم والمنافشة لهذه الدراسة .

ولا يسعني إلا ان أتقدم بخالص الشكر للأستاذ الدكتور /إبراهيم صديق علي أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ ونائب رئيس جامعة المنوفية الأسبق على موافقته لفحص ومناقشة هذه الرسالة وإنه لشرف لي موافقته على مناقشتي والتي تسمو بمقدار علمه الفائض.

أتقدم بأسمى أيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملو أقدس رسالة في الحياة ولم يختزلوا جهداً أو علماً أو نصيحة للباحثة بصفة خاصة وللباحثين بصفه عامة معالي وزير الزراعة الأستاذ الدكتور عادل البلتاجي ، الأستاذ الدكتور عادل أبو النجا ، الأستاذ الدكتور عبد الغني الجندي ، الأستاذ الدكتور عاصم شلتوت أبقاهم الله عوناً وزخراً للعلم والساعيين إليه.

كما أتوجه بخالص الشكر الى أساتذتى بقسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعه عين شمس وكذلك أساتذتي وزملائي بمعهد بحوث الاقتصاد الذين تتلمذت على يديهم وتعلمت منهم الكثير.

كما أتوجه بوافر الشكر والعرفان إلى من مهدا لي طريق العلم بعد الله ، من ذللا لي الصعاب بدعواتهما الصالحة إلى من كان لهما الفضل بعد الله إلى أبي وأمي أمد الله في عمرهما ورزقني برهما ورضاهما، إلى من كانوا ملاذي وملجئي وتذوقت معهم أجمل اللحظات إخوتي " محمد وأحمد ومحمود وياسمين".

إلى صديقاتي وأصدقائي إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة السعيدة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ألا أضيعهم إليهم أقدم خالص شكري وتقديري.

أما الشكر الذي من النوع الخاص فأتوجه بالشكر أيضاً لكل من لم يقف إلى جانبي، وكل من وقف في طريقي، وعرقل مسيرتي العلمية، وزرع الشوك في طريق دراستي العليا فلولا وجودكم لما أحسست بمتعة العلم والدراسة ولا حلاوة المنافسة فلكم مني كل الشكر...

وأخيراً أشكر الله عز وجل وأحمده على ماوهبني من أساتذة ... وأهل... وأصدقاء... كما أشكره عز وجل على اختياره وتدبيره لأمور حياتي وعلى من سيشاركني حياتي ... إليكم جميعاً كل التقدير والحب والاحترام.

الباحثة

المستخلص

رانيا محمد نجيب الحسانين الدريني : التجارة الزراعية المصرية في إطار التنمية المستدامة . رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، 2015 .

تعتبر التنمية الزراعية المستدامة في جمهورية مصر العربية حجر الأساس الذي تقوم عليها التنمية المستدامة وذلك نتيجة الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الزراعي في تشغيل العمالة وعمليات التصنيع الغذائي والتصدير بالإضافة إلى مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي.
ونظراً لمحدودية الموارد الطبيعية في مصر حيث بلغ العجز المائي 3 مليار م^3 كما أن المساحة القابلة للزراعة في مصر لا تتعدى 5% من المساحة الإجمالية وذلك في ضوء التوسع المستمر بالمشاريع الزراعية من أجل تلبية متطلبات السكان من الغذاء وتحقيق فائض للتصدير الأمر الذي يؤثر بشكل فعال على تنمية القطاع الزراعي بصفة خاصة وعلى التنمية المستدامة بشكل عام.
وبناء على ذلك تهدف الدراسة إلى وضع بدائل التراكيب المحصولية ذات الاستغلال الأمثل والمستدام للموارد الزراعية وتقييم أثر تلك البدائل على الاقتصاد الوطني ومن ثم تحديد المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة التي تزيد من الناتج المحلي الإجمالي وتحسن معدلات النمو الزراعي.
وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف فقد تكونت الدراسة من أربع أبواب تم التعرف فيها على الوضع الراهن للزراعة المصرية وعلى وضع الموارد في القطاع الزراعي و الاستراتجيات والسياسات المتبعة في هذا القطاع بالإضافة إلى تقييم كفاءة استخدام التراكيب المحصولية الحالية للموارد الزراعية وخاصة الموارد المائية والأرضية ومن ثم وضع بدائل التراكيب المحصولية لكل إقليم من الأقاليم الزراعية الأكثر ملائمة مع متطلبات التنمية الزراعية المستدامة ولتحقيق ذلك قامت الدراسة باستخدام بعض النماذج الرياضية كأسلوب تحليل مغلف البيانات DEA وبرمجة الأهداف وذلك لتحقيق الاستخدام الاقتصادي والمستدام للموارد الزراعية.
وقد أكدت الدراسة أنه من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة لابد من التوجه إلى زراعة التخصص الاقليمي (زراعة المحاصيل في البيئات المناسبة لنموها وإنتاجها) بالإضافة إلى زيادة المساحات من المحاصيل ذات صافي عائد وحدتي الأرض والمياه المرتفع.

الكلمات المفتاحية

التنمية الزراعية المستدامة ، الموارد الزراعية ، تجارة المياه الافتراضية، التركيب المحصولي ، صافي عائد وحدة المياه .

المقدمة

تعد التنمية الزراعية المستدامة قاطرة التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية وذلك نظراً للدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي وما يساهم به في الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري واستيعابه لقوة العمل ودوره الكبير في توفير الغذاء للسكان والمواد الأولية والصناعات الغذائية والتحويلية ، حيث يساهم هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنحو15% ، كما تساهم المنتجات الزراعية بنحو10% من إجمالي قيمة الصادرات، بينما تشكل نسبة العاملين بالزراعة نحو23.7% ، منهم نحو 70% من الذكور و30% من الإناث[1].

وتتميز الزراعة المصرية بتنوع الأقاليم الزراعية التي تتلائم مع مختلف الزراعات الأمر الذي يؤدي إلى تنوع الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لذلك تعد من أهم واجبات هذه التنمية أن تضمن نمواً متوازنا يتوازن مع الضغط السكاني والمتطلبات المتزايدة بحيث يلبي متطلبات الاستهلاك المحلي والتصنيع والتصدير.

مشكلة الدراسة

تعاني الزراعة المصرية من ندرة الموارد الطبيعية و التي تؤثر بشكل فعال على تنمية القطاع الزراعي وبالتالي تتجسد المشكلة في تحديد الأساليب المناسبة للتنمية المستدامة للقطاع الزراعي المصري في حدود المتاح من الموارد الطبيعية.

هدف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في وضع إطار للتنمية الزراعية المستدامة يضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية المتوفرة وتنميتها بما يحقق مصالح العاملين في قطاع الزراعة ويهدف إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ويحسن من الميزان التجاري وتضمنت الأهداف فرعية:

- التعرف على الوضع الراهن للموارد الطبيعية وعلى مدى كفاءة استغلال هذه الموارد من خلال التراكيب المحصولية السائدة.
- تحديد التراكيب المحصولية المناسبة في البيئات الإقليمية المختلفة التي تؤدي إلى الاستغلال الأمثل و المستدام للموارد الطبيعية.
- وضع بدائل للتراكيب المحصولية الموجودة في الأقاليم المصرية واختيار البديل الأكثر موافقة وملائمة مع أهداف التنمية.

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ،الكتاب الاحصائي السنوي ، 2010.

- تقييم اثر البدائل المقترحة على الاقتصاد القومي .
- تحديد المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة بناءاً على أفضل النماذج المقترحة.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

تعتمد الدراسة على أساليب التحليل الإحصائي الوصفي والكمي مثل معدلات التغير بالإضافة إلى استخدام أسلوب المنهج التطويقي للبيانات و وبرمجة الاهداف كأحد النماذج الرياضية التي يمكن استخدامها كأداة من أدوات التخطيط الاقتصادي وذلك لتصميم التركيب المحصولي للأقاليم المصرية والذي يعكس أفضل استخدام للموارد الطبيعية المتاحة وذلك من خلال معظمة العائد لكل من وحدتي الأرض و المياه بالنسبة للمحاصيل المزروعة ومن ثم تحديد المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

وقد اعتمدت الدراسة بصفة أساسية على المتاح والمتوفر من البيانات المنشورة وغير المنشورة التي تصدرها الجهات الحكومية والمتمثلة بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والوزارات ذات الصلة بالإضافة إلى منظمة الزراعة والأغذية وكذا البيانات المتاحة على شبكة الإنترنت، بجانب الاستعانة بالأبحاث والمراجع السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

محتوى الدراسة

تحتوي الدراسة على أربعة أبواب بالإضافة إلى النتائج والتوصيات وملخصاً باللغة العربية واللغة الإنجليزية بالإضافة إلى الملاحق والمراجع. وقد تضمن الباب الأول فصلين تناول الأول الاستعراض المرجعي والفصل الثاني الإطار النظري، تناول الباب الثاني دراسة المعالم الرئيسية للوضع الراهن للزراعة المصرية من خلال دراسة الموارد الزراعية المتاحة والمستخدمة في جمهورية مصر العربية، بالإضافة إلى التعرف على وضع الإنتاج الزراعي والتجارة الخارجية ثم الاستراتجيات و السياسات الزراعية المتبعة في جمهورية مصر العربية أما الباب الثالث فقد اهتم بالتعرف على التركيب المحصولي بكل إقليم من الأقاليم الزراعية، ثم دراسة كفاءة استخدام الموارد في الزراعة ، أما الباب الرابع فقد إهتم بدراسة بدائل التراكيب المحصولية في الزراعة المصرية و البرامج ومشروعات العمل التنموية الهادفة إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والفرص الاستثمارية المرتبطة بالتمايز الإقليمي .

الباب الأول
الاستعراض المرجعي والإطار النظرى

الفصل الأول
الاستعراض المرجعي

تمهيد :

يتناول هذا الفصل استعراضاً لأهم البحوث والدراسات السابقة والتي من شأنها إثراء المعرفة بالجهود العلمية التي بذلت في هذا المجال والتي تساهم في تحديد المنهج والأسلوب التحليلي الذي تعتمد عليه أي دراسة جديدة .

ونظراً لما تلقاها قضايا التنمية الزراعية والأمن الغذائي بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من اهتمام على كافة المستويات العالمية والعربية والاقليمية، فقد تصدرت قضية التنمية الزراعية المستدامة اهتمامات العالم بدءاً من استحوازها على النصيب الأكبر من الأهداف الانمائية للألفية مروراً بها إلى اهتمام المنظمات الدولية العالمية والعربية وحتى الوزارت المحلية .

ولذا فقد تضمن هذا الفصل استعراضاً لأهم ماجاء بالمؤتمرات الدولية ثم الاهتمام بالاستراتيجيات التي تم وضعها بهذا الخصوص وأخيراً الاهتمام بالدراسات والأبحاث العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة .

أولاً المؤتمرات الدولية والاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الزراعية المستدامة:

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة [1]حيث اجتمع ممثلو شعوب العالم بجوهانسبرغ للتأكيد على التزامهم بالتنمية المستدامة والتزامهم باقامة مجتمع عالمي إنساني منصف عطوف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للجميع وحق الأطفال في أن يكون مستقبلهم خالي من مظاهر الذل والهوان التي يتسبب فيها الفقر وتدهور البيئة وأنماط التنمية الغيرمستدامة .

وحدد المجتمعون التحديات التي تواجه تحقيق ذلك في عدة نقاط تتضمن:

- القضاء على الفقر وتغيير أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإداراتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أهداف شاملة ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة .
- الهوة العميقة التي تقسم المجتمع البشري إلى أغنياء وفقراء والفجوة المتزايدة الاتساع بين العالمين المتقدم النمو والمتنامي تشكل تهديداً كبيراً للازدهار والأمن والاستقرار على المستوى العالمي .

[1] **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، جوهانسبرغ ، جنوب أفريقيا ، 26 أغسطس – 4سبتمبر ،2002 .**

- لا تزال البيئة العالمية تعاني من التدهور فتناقص التنوع البيولوجي مستمر وكذلك استنفاذ الأرصدة السمكية والتصحر يتلف مساحات متزايدة من الأراضي الخصبة ، والأثار الضارة لتغير المناخ باتت واضحة .
- أضافت العولمة بعداً جديداً إلى هذه التحديات فتكامل الأسواق السريع، وحركة رؤوس الأموال والزيادة في تدفقات الاستثمارات حول العالم طرحت تحديات وفرص جديدة بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة . بالإضافة إلى فوائد العولمة وتكاليفها موزعة بشكل متفاوت والبلدان النامية تواجه صعوبات خاصة في مجابهة هذا التحدي .

وبالنسبة للقضاياالرئيسية المتعلقة بالزراعة ولا سيما بالبلدان النامية ما يلي :

1. ضرورة العمل على مواجهة المشكلة المتعلقة بخصوبة التربة في البلدان النامية.
2. الحاجة إلى زيادة الانتاجية فيما يتعلق باستخدام المياه .
3. إمكانية تنويع المحاصيل، وكذلك الأنشطة غير القائمة على الزراعة ، كمصادر بديلة للدخل والعمالة في المناطق الريفية .
4. الحاجة إلى إشراك المزارعين في عمليات رسم السياسات واتخاذ القرارات .
5. إلغاء إعانات الدعم والعوائق التجارية التي تشوه عملية التجارة في البلدان النامية لكي تتاح لها ساحة عادلة للتعامل ولكي تحظى بفرص الوصول العادلة إلى الأسواق .
6. بناء وتعزيز الهياكل الأساسية والاجتماعية في المناطق الريفية وتعزيز الاقتصاد الريفي .
7. معالجة القضايا المتصلة بحيازة الأراضي وحقوق استغلالها بما في ذلك مايتصل منها بالمرأة والسكان الأصليين .
8. الأخذ بأساليب البحث والتطوير لزيادة إنتاجية المحاصيل ، والماشية لصالح الفقراء في المناطق الريفية .
9. توفير حوافز مالية مختارة في مجالات رئيسية لتيسير الأعتماد على الذات وتمكين المجتمعات المحلية .
10. تعزيز قدرات الاستشعار المبكر فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية.
11. المساعدة في الارتقاء بالممارسات الناجحة في مجال الزراعة والأساليب الزراعية في كثير من أرجاء العالم النامي .
12. دعم الممارسات الزراعية المستدامة وجهود الزراعة العضوية في أنحاء العالم النامي بما في ذلك المحاصيل المنتجة عضوياً وبصورة مستدامة والتي يتزايد الطلب عليها من البلدان المتقدمة النمو .

13. تحسين الروابط مع قطاعات الاقتصاد الأخرى ولا سيما المياه (حيث تستخدم 70% من المياه في العالم في عمليات الزراعة) لتحقيق الكفاءة بأي شكل من الأشكال في هذا المجال أن يتم توفير موارد المياه لقطاعات أخرى ، والطاقة من شأن تحقيق الكفاءة في هذا القطاع أن يساعد على تحرير خدمات الطاقة لاستخدامها في أغراض أخرى .
14. دعم التدابير الوقائية للحد من الجوع وزيادة الانتاجية الزراعية.

لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة يلزم إجراء تعديلات من أجل :

1. تعزيز التنمية التكنولوجية على سبيل المثال – استخدام التكنولوجية الحيوية بصورة مأمونة وخاضعة للمساءلة ، واستخدام تكنولوجيا المعلومات .
2. إقامة مؤسسات إيكولوجية في مجال المياه ، والتنوع البيولوجي ، والمناخ ، والأراضي.
3. تطوير المنتجات القابلة للتسويق والاستفادة من فائض تلك المنتجات .
4. تطبيق النهج المتكاملة بالنظر إلى الترابط الوثيق بين الزراعة والمياه و الأراضي و الطاقة والتنوع البيولوجي .
5. زيادة الاستثمارات العامة في مجال الزراعة وإنشاء الأسواق المحلية .
6. بناء القدرات وإنشاء أليات لتيسير نشر التكنولوجيات بين صفوف المزارعين ، وتقاسم هذه التكنولوجيات .

وفيما يتعلق بالموارد البشرية ينبغي إعطاء اهتمام خاص بـــ:

1. تمكين المرأة فالمرأة تقوم بدور هام في القضاء على الجوع لأن النساء يشكلن الأغلبية من المزارعيين الأكثر تضرراً من الجوع ، ويعتبرن في مقدمة عناصر التغيير .
2. استبقاء الشباب للعمل في مجال الزراعة ، حيت الشباب هم مفتاح المستقبل، وينبغي أن تكون الزراعة محل اقتناعهم فكرياً وأن تكون مغرية اقتصادياً.
3. التعرف على أحوال واحتياجات العمال الزراعيين .
4. تمكين المجتمعات المحلية من الإنضمام إلى الحملة العالمية للحد من أعداد الذين يعانون يومياً من الجوع وسوء التغذية في أنحاء العالم .

استهدفت الورقة التي اهتمت بدراسة المشروع الأخضر العالمي[1] الجديد والتي قدمت للأمم المتحدة للبيئة ، إلى تعزيز النمو المستدام والشامل وتحقيق الأهداف الانمائية للألفية وخاصة إنهاء الفقر المدقع بحلول 2015 وكذلك لابد وأن يؤدي إلى الحد من الاعتماد على الكربون وتدهور النظم الأيكولوجية .

[1] **برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، المشروع الأخضر العالمي الجديد ، 2009.**

وقد تم اقتراح توفير حوافز تمويلية تعطي الأولوية للمباني التي تتسم بكفاءة استخدام الطاقة المتجددة ، وينبغي على البلدان النامية أن تعطي الأولوية للاستثمارات في الاجراءات المتعلقة برفع الانتاجية الزراعية ، وإدارة المياه العذبة ، والمرافق الصحية . إذ أن لهذه المجالات مردود اجتماعي ملحوظ واستثنائي .ويوصي بأن تؤدي إصلاحات السياسة المحلية إلى خفض الإعانات السيئة الأثر (مثل الوقود الأحفوري) ، وأن تعمل بدلاً من ذلك على استحداث حوافز ايجابية وضرائب ملائمة يكون من شأنها التشجيع على إقامة اقتصاد أخضر . وينبغي للإصلاحات المحلية أيضاً أن تتناول بعض القضايا العامة في مجال استخدام الأراضي والسياسة الحضرية ، كذلك فإن الإدارة المتكاملة للمياه العذبة ستقتضي أيضاً إجراء بعض التغيرات على السياسات المحلية وينبغي أن تمنحها البلدان النامية الأولوية. وينبغي أن تستند استجابات السياسة المحلية إلى الرصد الفعال والمساءلة وإدراج مبادئ المحاسبة البيئية . ويحتاج هيكل السياسات الدولية إلى العناية فيما يخص مجالات التجارة والمعونة وتحديد أسعار الكربون والتكنولوجيا وتنسيق السياسات .

استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005 – 2025)[1] ، وقد أوضحت تجربة الدول العربية في مسيراتها التنموية خلال العقدين الماضيين أن هناك العديد من الإنجازات التي تم إحرازها ، في الوقت الذي أفرزت فيه هذه التجربة سلبيات عدة يجب العمل على تداركها في المستقبل وقد بينت تجربة الماضي عدة حقائق تم صياغتها في :

الدروس المستفادة من الماضي :

1. فقر وندرة موارد المياه .
2. محدودية التطوير التقني للزراعة .
3. اختلال التوازن بين تنمية الانتاج وخدمات التسويق .
4. الافراط في المنظور القطري كموجه أساسي للتنمية .
5. تباين مفاهيم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي .

الرؤية المستقبلية لاستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة :

الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد ، قادرة على تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي ، وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي .

الأهداف الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة :

[1] استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005 – 2025) ، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أغسطس 2007 .

1. انتهاج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية .
2. الوصول إلى سياسة زراعية عربية مشتركة .
3. زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان .
4. تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية .
5. تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية .

أوضحت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة [1]في جمهورية مصر العربية مدى الجهود التي تبذلها مصر لإحداث نقلة في حياة مواطنيها ، فبالرغم من تحقيق معدلات نمو اقتصادي سريعة إلا أنه لايزال يوجد هناك نوع من عدم التوازن بين الاستخدام الرشيد لمكونات البيئة وبين برامج التنمية لتحقيق نوعية أفضل للحياة لكل المصريين .

- الرؤية المصرية للتنمية المستدامة :

إن الهدف القومي لجمهورية مصر العربية هو تعجيل إحراز التقدم في مجال التنمية المستدامة ويتحقق ذلك من خلال التعجيل في معدل النمو الاقتصادي مع تخفيف الضغوط على البيئة والموارد الطبيعية وضمان التوزيع العادل للثروات بين فئات المجتمع المختلفة وسيعمل تراجع معدل النمو الاقتصادي على تخفيف عبء الديون القومية ومن ثم لن ينتقل العبء إلى الأجيال القادمة.

- أهداف استراتيجية التنمية المستدامة :

1. بناء اقتصاد سوق فعال معتمد على قطاع الخدمات وتكنولوجيا المعلومات .
2. الربط بين النمو الاقتصادي الصناعي ومدخلات الطاقة والمواد الخام .
3. زيادة مخرجات الزراعة لتوفير الغذاء المناسب كماً ونوعاً للأفراد من خلال زيادة الفاعلية في استخدام المياه وتخفيف الضغط على الموارد البيئية .
4. المساهمة الفعالة لقطاعات السياحة والنقل وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى في دفع الاقتصاد القومي مع تخفيف تأثيراتها السلبية على البيئة .
5. خفض الملوثات الخاصة بالماء والهواء .
6. إعتماد توليد الطاقة على الموارد المتجددة .
7. إدارة الموارد المتجددة خاصة المياه بأسلوب مستدام .
8. حماية الطبيعة والنظام البيئي لصالح الأجيال القادمة .
9. توزيع الثروات المتزايدة توزيعاً عادلاً بين فئات المجتمع المختلفة .
10. العمل على خفض معدلات الفقر والبطالة .

[1] **نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة "وثيقة إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها " ، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ، وزارة الدولة لشئون البيئة ، رئاسة مجلس الوزراء ، جمهورية مصر العربية،2010.**